«المركزي الأوروبي» يوافق على سيولة جديدة طارئة للمصارف اليونانية

اليونان واليورو.. آمال وترقب بانتظار الإصلاحات

عواصم ـ أ.ف.پ: نشرت الحكومة اليونانية مساء أمس الأول قائمة جديدة بالإصلاحات التي اقترحت على دائنيها إجراءها والتي تتضمن إجراءات تتعلق بالموازنة توازي 2,42٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015، و4,18٪ في 2016، ويرتكز القسم الأكبر منها على فرض ضرائب جديدة.

وأوضح رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسيبراس في رسالة إلى رئيس المفوضية الأوروبية جان-كلود يونكر أن اليونان تستعد لإقرار إجراءات أفقية توازي 1,51٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و2,87٪ في 2016، وإجراءات «إدارية» توازي 0,91٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و1,31٪ في 2016.

وبعد أربعة أشهر من شد الحبال بين اليونان ودائنيها (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) رضخت أثينا أخيرا لمطلب الدائنين بأن تحقق فائضا أوليا (خارج خدمة الدين العام) نسبته 1٪ في موازنة 2015 و2٪ في موازنة 2016.

وبحسب المقترحات اليونانية فإن زيادة مداخيل الخزينة ستتم خصوصا عبر زيادة «ضريبة التضامن» على ذوي المداخيل المرتفعة، أي الذين يزيد مدخولهم السنوي على 50 ألف يورو. وسترفع الحكومة معدلات هذه الضريبة من 3و4٪ إلى 4 و6٪ على التوالي، في حين ستستحدث سقفا جديدا قدره 8٪. كما سترفع الضريبة على الشركات المحدودة المسؤولية من 26٪ حاليا إلى 29٪.

كما ستفرض الحكومة اليونانية أيضا ضريبة استثنائية مقدارها 12٪ على الشركات التي يزيد رقم أعمالها على نصف مليون يورو، في حين ستزيد الضرائب على الممتلكات الفخمة، من بينها «سيارات تزيد سعة محركها عن 2,5 ليتر، منازل ذات أحواض سباحة، طائرات، يخوت، وغيرها».

وتتضمن الاقتراحات أيضا خفض النفقات على التسليح بمقدار 200 مليون يورو وفرض ضريبة على عائدات الألعاب عبر الانترنت.

القيمة المضافة

أما فيما يتعلق بالمسألة الشائكة المتمثلة في رفع الضريبة على القيمة المضافة فوافقت الحكومة اليونانية على ألا تطبق المعدل الأدنى لهذه الضريبة (6٪) إلا على الأدوية والمواد الغذائية، في حين أنها تريد إبقاء الضريبة على القيمة المضافة على حالها فيما خص الخدمات عند 13٪ والبضائع 23٪.

وخلال القمة الطارئة، طالبت الجهات الدائنة أثينا بأن تزيد الضريبة على القيمة المضافة على الفنادق والمطاعم إلى 23٪، وهو إجراء «عادل اجتماعيا»، بحسب مصدر أوروبي قريب من المباحثات، لأنه يمس بالدرجة الأولى السياح الألمان والفرنسيين، ولكن الحكومة اليونانية لم تعط بعد موافقتها على هذا المطلب.

أما بشأن الإصلاحات المطلوبة للمعاشات التقاعدية فتعتزم الحكومة إلغاء آليات التقاعد المبكر، على أن يبدأ العمل بالنظام الجديد اعتبارا من مطلع 2016.

وقالت الحكومة اليونانية أن «سن التقاعد يبقى على حاله بالنسبة لمن يغادرون عملهم بحلول 30 يونيو»، ما يعني أنها تترك الباب مفتوحا لرفع سن التقاعد من 62 عاما حاليا إلى 67 عاما لاحقا.

كما تعتزم الحكومة في قائمة اصلاحاتها المقترحة إلغاء «الاحتكارات» عن بعض المنتجات، إضافة إلى فرض إجراءات «لمكافحة الفساد».

خصخصة مشروطة

وبالنسبة إلى الخصخصة فتعهدت حكومة تسيبراس بتطبيقها ولكن بشروط، منها على سبيل المثال مشاركة القطاع العام في رأسمال الشركة المشترية، ومشاركة المستثمرين في تنمية الاقتصاد المحلي، وحماية حقوق العمال، وحماية البيئة، في حين رفضت الحكومة رفضا قاطعا بيع شركة الكهرباء العامة «أدميي» وكذلك أيضا بيع حصتها في مشغل الهاتف أوتي.

«هيكلة الديون» خارج النقاش

في حين تجنب قادة دول منطقة اليورو الذين اجتمعوا في بروكسل التطرق إلى مسألة شائكة في الأزمة اليونانية هي مسألة إعادة هيكلة ديون اليونان والتي يضعها حزب سيريزا الحاكم في أثينا في أعلى سلم أولوياته وينقسم حولها الأوروبيون.

وقالت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل ردا على سؤال عن إمكانية إعادة هيكلة الديون اليونانية الهائلة التي تمثل حوالى 180٪ من إجمالي الناتج المحلي ان «هذه ليست المسألة الأكثر إلحاحا».

وأكدت ميركل التي يعارض الرأي العام في بلادها بشدة أي شطب جديد لديون اليونان، ان موضوع اعادة هيكلة الديون اليونانية «ليس موضع نقاش» حاليا.

من جهته، أعلن رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسيبراس ان المقترحات التي تقدمت بها حكومته الى الجهات الدائنة لإقناعها بانقاذ بلاده من التخلف عن سداد ديونها تتضمن إجراءات في موازنتي العامين 2015 و2016 على أساس معدل الفائض الأولي «تتخطى» ما طلبه منها الدائنون.

وأوضح انه للوصول إلى فائض أولي (خارج خدمة الدين العام) نسبته 1٪ في موازنة 2015 و2٪ في موازنة 2016، وهي المعدلات التي يبدو أن الجهات الدائنة باتت تطلبها، فان الأخيرة طلبت من أثينا إقرار إجراءات في الموازنة تعادل ما نسبته 1,5٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و2,5٪ في 2016، غير أن المقترحات التي تقدمت بها الحكومة اليونانية ستؤمن زيادة في عائدات الخزينة بنسبة 1,5٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و2,87٪ في 2016، مضيفا «بالتالي من الواضح إن الأهداف المنصوص عليها تم تخطيها».

كما رفع المصرف المركزي الأوروبي مجددا أمس سقف المساعدات الطارئة التي يمنحها للمصارف اليونانية، وهي المرة الرابعة التي يلجا فيها المصرف المركزي إلى هذا الإجراء منذ الأربعاء الماضي بعد تدخلين مشابهين الجمعة والاثنين، وذلك لمواجهة السحوبات المكثفة للمدخرات من قبل المواطنين القلقين إزاء المستقبل المالي للبلاد.

وذكر المصدر بأن المصرف المركزي الأوروبي مستعد للتدخل في أي وقت لمساعدة المصارف اليونانية وذلك بعد اسبوع صعب قام خلال السكان بحسب الصحف بسحب بين 4 و6 مليارات يورو من المصارف.

وبحسب آخر الارقام الرسمية فان سحوبات المصارف اليونانية من القطاعين العام والخاص بلغت 30 مليار يورو منذ اكتوبر أي 20٪ من المدخرات.

وأعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ان اثينا ودائنيها يسيرون قدما نحو التوصل لاتفاق قد يتم إبرامه مساء اليوم.

المستشارة الألمانية انجيلا ميركل في ختام قمة طارئة عقدها قادة دول منطقة اليورو حول أزمة الديون اليونانية (ا.ف.پ)

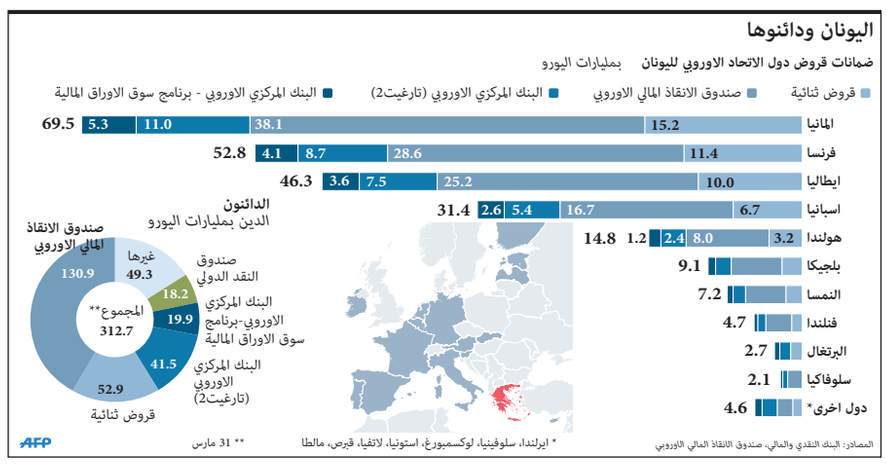

القادة الأوروبيون يتجنبون التطرق لمسألة إعادة هيكلة الديون

«حرب الشعارات».. حكايات من الأزمة اليونانية

ألغت الأزمة المالية التي تمر بها اليونان إعلانات الطرق المدفوعة في شوارع سالونيك ثاني أكبر مدن اليونان، وبدا واضحا تحول الإعلانات الى رسومات جدارية غاضبة تملأ شوارع المدينة اعتراضا على المشاكل والعقبات التي تجتاح البلاد. (رويترز)

«ستاندرد آند بورز» ترجّح هبوط أسعار عقارات دبي 20٪

دبي ـ رويترز: قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني إنه من المرجح أن تنخفض أسعار العقارات السكنية في دبي ما بين 10 و20٪ هذا العام نظرا لضعف الطلب وتباطؤ النشاط الاقتصادي وهبوط معنويات المستثمرين.وقالت ستاندرد آند بورز في بيان «سيتراجع الطلب قليلا من جانب غير المقيمين».

وتتوقع ستاندرد آند بورز أن تظل أسعار النفط ضعيفة حتى نهاية 2016 ولذا فإن النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة بأكملها «من المرجح أن يتباطأ بشكل ملحوظ في 2015 و2016». وحذرت الوكالة أيضا من أن نزول سوق الأسهم في دبي ربما يؤثر على نظرة المستثمرين للعقارات.

وقالت الوكالة إن هذا الهبوط يعكس شكوكا بشأن استدامة الأسعار الحالية للعقارات. وأضافت «تشكل معنويات المستثمرين بشكل عام عاملا مهما في سوق العقارات في دبي نظرا لأن المستثمرين يشكلون غالبية كبيرة من المشترين».

وأشارت الوكالة إلى توقعات ريدين للبيانات العقارية بتسليم 20 ألفا و170 وحدة جديدة في 2015 وهو تقريبا مثلي المتوسط السنوي في الأعوام الثلاثة الماضية والبالغ 11 ألفا و600 وحدة. وقالت ستاندرد آند بورز إن انهيار سوق العقارات في دبي أدى إلى أزمة ديون لكن شركات التطوير العقاري ـ وكثير منها شبه حكومية ـ في وضع أفضل الآن لمواجهة الصدمات في السوق.

وتتوقع الوكالة أن تتمكن شركات التطوير العقاري في دبي ومن بينها إعمار العقارية ودماك العقارية من استيعاب ما يصل إلى 20٪ من الانخفاض في أسعار المنازل نظرا لميزانياتها القوية ومصادر إيراداتها الأكثر تنوعا.

وقدرت ستاندرد آند بورز نسبة دين المطورين العقاريين إلى الأرباح الأساسية بنحو 1,9٪ في المتوسط في نهاية 2014 مقابل 3,3٪ في 2008.

ازدياد عدد «فاحشي الثراء» في العالم

مونتيفيديو ـ أ.ف.پ: تسجل شركة «بورشه» للسيارات الفارهة بيع مركبة واحدة منها يوميا في تشيلي منذ مطلع العام الحالي، ما يعكس ازدياد عدد الاثرياء الاميركيين اللاتينيين الذين يسعى قطاع الصناعات الفاخرة الى جذبهم في حين يواجهون انتقادات بسبب ضعف الضرائب المفروضة عليهم في منطقة تشهد اكبر تفاوت في توزع الثروات في العالم.

ولدى وصولها سنة 2000، كانت هذه الشركة الالمانية المصنعة للسيارات الرياضية تبيع «اقل من 300 سيارة» سنويا في اميركا اللاتينية، على ما افاد المدير العام للفرع الاقليمي للمجموعة جورج ويلز الذي يتخذ في ميامي مقرا له.

وفي العام 2014، باعت الشركة نحو 3900 سيارة، وإذا كانت «المكسيك والبرازيل تسجلان اعلى المستويات، فإن المبيعات تشهد نموا يصل الى 60٪ في اسواق اصغر مثل البيرو وكولومبيا وبنما» بحسب ويلز.

وأوضح المدير العام لشركة «ويلث اكس» الاستشارية السنغافورية ميكولاس رامبوس أن «عدد اصحاب الثروات يسجل طفرة كبيرة في العالم، وهذا الامر ينطبق ايضا على اميركا اللاتينية».

وتعد الشركة السنغافورية بالتعاون مع شركة «يو بي اس» تقريرا عالميا سنويا بشأن الاشخاص «فاحشي الثراء» الذين لا تقل قيمة ثرواتهم عن ثلاثين مليون دولار، وتضم اميركا اللاتينية وحدها نحو 15 ألفا من هؤلاء، في ارتفاع نسبته 5٪ في 2014.

151 مليارديراً

أما عدد اصحاب المليارات وهو 151، فقد شهد ارتفاعا كبيرا بنسبة 38٪، ما يفوق التقدم المسجل في أي منطقة اخرى من العالم، وذلك بعدما جرى تقسيم بعض الثروات بين مجموعات ورثة اصبحوا بدورهم من اصحاب المليارات.

ويتميز الاثرياء الاميركيون اللاتينيون بتنوع مجالات عملهم واهتماماتهم، إذ أن منهم بعضا من كبار مالكي الأراضي ورؤساء المجموعات الناشطة في قطاع المناجم وعمالقة في مجال الاتصالات مثل المكسيكي كارلوس سليم صاحب شركة «اميركا موفيل» وثاني اثرى اثرياء العالم. كما ان المعدل الوسطي لاعمار هؤلاء يبلغ حاليا 55 عاما بحسب ميكولاس رامبوس.

ومن بين اكثر القطاعات المهتمة بهذه الطفرة في اصحاب الثروات هي الصناعات الفاخرة. فقد شهدت السوق الاميركية اللاتينية بداية دخول العلامتين التجاريتين البارزتين لوي فويتون وشانيل قبل 20 عاما وتبعتهما أخرى من بينها ايرميس.

وخلال الجمعية العامة الاخيرة للمجموعة، اشار رئيس شركة ايرميس اكسيل دوما الى التقدم الذي حققه المصنع الفرنسي للحقائب واوشحة الحرير «في المكسيك والارجنتين وتشيلي وبنما»، مبديا اسفه «للمستويات المرتفعة للتعرفات الجمركية» المفروضة في البرازيل ما يؤدي الى ارتفاع كبير في الاسعار. وبالفعل فإن الطريق امام هذه الشركات ليست سهلة.

توقعات بأن تبلغ قيمة سوق المنتجات الفاخرة في أميركا اللاتينية 26,5 مليار دولار في 2019

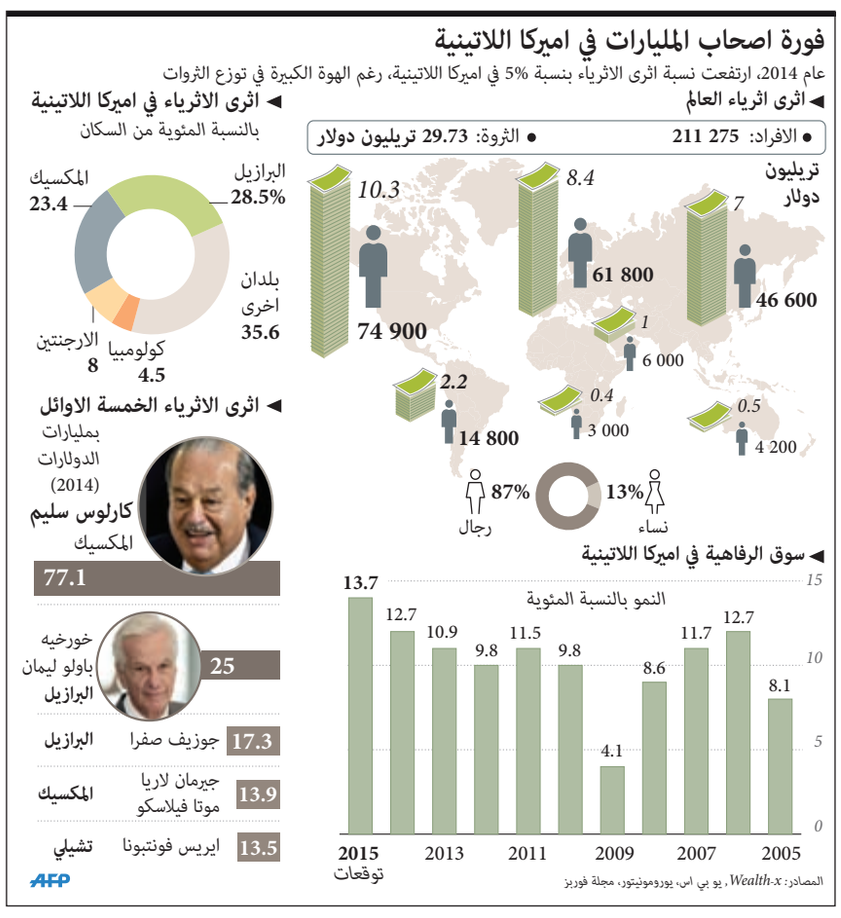

وروى جورج ويلز «في الارجنتين كنا نبيع 250 سيارة (سنويا) قبل اقل من عامين، وفجأة ظهرت ضرائب ورسوم جديدة، ما ادى الى زيادة في اسعارنا بنسبة 100٪ واليوم نجد صعوبة في بيع 50».

لكن هذه الصعوبات لا تكبح الشهية المفتوحة في القطاع. فبحسب مجموعة يوروموينيتور، من المتوقع ان تبلغ قيمة سوق المنتجات الفاخرة في اميركا اللاتينية 26,5 مليار دولار سنة 2019، اي بزيادة 88,8٪ مقارنة مع 2014، وهي اكبر نسبة نمو في العالم. وقد افتتحت شركة «ناتيكسيس غلوبال مانجمنت» المتخصصة في ادارة الثروات الكبيرة، اخيرا اول مكاتب لها في مكسيكو ومونتيفيديو.

وأوضحت المديرة العامة للوحدة التجارية لمنطقة شبه الجزيرة الايبيرية في شركة «أن جي ايه ام» صوفي ديل كامبو من مدريد أن «ما خلصنا اليه هو ان (اميركا اللاتينية) هي من مناطق العالم التي تشهد نموا هائلا في ثروة الاشخاص الطبيعيين».

ولفتت الى عزم الشركة افتتاح مكتب ثالث في كولومبيا لتغطية اسواق «في البرازيل وبلدان اخرى في اميركا الجنوبية».

هذا الصعود الكبير لطبقة الميسورين يتعارض بقوة مع الواقع الاجتماعي في المنطقة التي تشهد بحسب الخبراء الاقتصاديين الهوة الاكبر في توزع الثروات في العالم.

وعلى سبيل المثال في نيكاراغوا التي تبلغ نسبة الفقراء فيها 42,5٪ بحسب البنك الدولي، ثمة 210 اشخاص من «فاحشي الثراء» بحسب «ويلث اكس». وتبلغ القيمة التراكمية لإجمالي ثرواتهم 30 مليار دولار أي 254٪ من اجمالي الناتج المحلي في البلاد.

دعوة
لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر شركة تصنيف وتحصيل الاموال (ش.م.ك. عامة) دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال وذلك بمقر وزارة التجارة والصناعه بمجمع الوزارات بلوك رقم (2) الدور الأول قاعة (ب)، والمقرر انعقاده يوم الأربعاء الموافق 2015/07/08 في تمام الساعة 12:00 ظهراً.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

الموافقة على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة البالغة 12.119.375 د.ك كما في 2015/03/31 على الشركة عن طريق إستخدام كامل الإحتياط القانوني البالغ 612.477 د.ك وكامل علاوة الأصدار البالغة 5.400.000 د.ك ليتبقى مبلغ 6.106.898 د.ك من الخسائر المتراكمة.

لذى يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور:
مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية – الشرق – برج أحمد – الدور الخامس – هاتف: 22464585 – 22464565
وذلك لإستلام الدعوة وجدول أعمال الجمعية العمومية العادية / إستمارات التوكيل/ وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي.

والله الموفق
رئيس مجلس الإدارة

شركة تصنيف وتحصيل الأموال
Credit Rating & Collection
Performance – Quality – Unique – Trust
crc
1 802 230 | www.crckt.com